

اعتقد نحو وجعلوا الملايكة الذين هم عماد الرحمن اناثا وان كانوا
 يعني اوجدهم كقول تعالى وجعل الطلقات والنور يفتدي الى
 واحد ولما ان كان بحيث اوجب نحو جعلت للاجر كذا
 اي اوجبت له كذا او بحيث رتب نحو جعلت متاعك لبعضه
 فقول بعض اوجبت فان نحو وقد جعلت اذا ما قلت تعالى
 فاني ما انهن يهنن الشارب الخمر ومن افعال هذا القسم
 صير واصار وهما منقولان من صار اليه هي من اخوان كان
 فعل الاول بالنضعيف والثاني بالهمزة وذهب غير منضم
 فلا يستعمل الا بصيغة الماضي نحو وهبني الله فدراك
 صير في ورد لقول
 وهو من السود بيضاء ورد وهو هه من البيضا
 ونحو كقولك اتخذت زيدا اخذلا ونزك كقول
 وربيت حتى اذا ما تزكته اخذ القوم واستوفى عن المحرم
 سائرته وكان المنقولة من كان التي بمعنى صار وهو قول
 الاستعمال ومعنى كان زيد عمر افا ما صاره فاما وهو معنى
 التصدير كقوله ابن مالك عن ابن ابي عمير قال وما حكم به جابر فانا
 لكن لا اعلم مسوعا وينتظر وجه اقتضاه المصنف
 على الخذ وجعل ان قيل معمولا افعال التصدير وضعف ان
 فهو ما واخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ او خبرا
 الخ لانهما خارجا وسمى لك انك تقول صيرت الفقير
 غنيا والحدوم موجودا ولا يخفى ان صدق احدهما
 على الآخر ممنوع نحو انه ان اردت انهما معا بران ذلك فهو ممنوع
 لان من الامثلة التي اوردتها لا يمتنع نحو الخذ الله ابراهيم
 خليا وتزكته بعضهم يومئذ يهوج في بعض ولا يمكن ان
 الممولين فيه غير متساويين وان اردت انهما قد يكونان
 معا

متساويين لم يضر لان المصنف لم يدع ان افعال التصدير لا ينفص
 الا المبتدأ والخبر فليست افعالها ما يفتدي حصول النسبة في
 السبع وهو سمعت المعلقة باسم عين نحو سمعتك تقول وسمعت
 زيد ايقظ افا ان عقلت سمعك فتعدي لو احدثا فاق نحو
 حتى يسمع كلام الله يوم يسمعون الصيحة بالحج قال الرضي
 وتمامه نصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب وغيرها
 صير مع المعلق يعني نحو سمعتك تقول كذا او مفعوله مضمون
 الجملة اي سمعت قولك ونحو زكته الجملة بان نحو سمعت انك
 تقول فالواو اذا عمل في المبتدأ او الخبر لم يكن الخبر افعالا
 دا الا على النطق نحو سمعتك نطق بكذا او تتكلم وانا لا يدرك
 متعاضد نحو سمعتك نطق لحواز سمعت انك نطق انفا قال
 سمعت الناس يتخفون غيبا فقلت لصديق اني بي بلا لا
 بسبب الناس وقد روي برفع عن حكاية الجملة وما ذكره المصنف
 من ان سمع المعلقة باسم عين متعدي الى اثنين هو مذهب
 الاخفش والغازي وابن السكيت واختاره ابن الصانع وابن
 ابي الربيع وابن عصفور في شرح الانصاح ومذهب الجمهور
 ان سمع لا يتعدى الا الي واحد واختاره ابن الحاجب قال
 وهو من الافعال المتعدية الي واحد في التحليل لقوله
 سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم انه متعدي الي مفعولين
 من جهة المعنى والاستعمال اما المديني فلانه يتوقف على مجموع
 منه كما يتوقف السرقعة على مسرقة منه فالوجه الذي يتعدى
 به السرقعة الي مفعولين موجود في المراسع واما من جهة الاستعمال
 فنقول سمعت زيدا يقول ذلك وسمعت قابلا وقوله تعالى
 هل يسمعونكم اذ تدعون فلو ان الفعل يتعدى الي مفعولين
 لم يشك ان تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون دعاكم